الجمهورية التونسية

الحمد لله

مجلس المنافسة

القضية الإستعجالية عدد: 163048

تاريخ القرار : 29 ديسمبر 2016

قرار استعجالي

أصدر مجلس المنافسة القرار التالي بين:

الطالبة :

الشركة الوطنية للإتصالات "إتصالات تونس"، في شخص ممثلها القانوني والكائن مقرّها بجنان البحيرة 1053 ضفاف البحيرة 2، تونس،

من جهة،

والمطلوبة :

شركة "أوريدو تونيزي"، في شخص ممثلها القانوني، الكائن مقرّها بجنان البحيرة 1053 ضفاف البحيرة 2، تونس،

من جهة أخرى،

بعد الإطلاع على المطلب المرسم بكتابة مجلس المنافسة بتاريخ 14 أكتوبر 2016 تحت عدد 163048 والمقدم من طرف الشركة الوطنية للإتصالات "إتصالات تونس" والذي تعيب فيه على المطلوبة، وهي شركة "أوريدو تونس"، قيامها بممارسات محلّة بالمنافسة المشروعة في إطار

التسويق لمنتجاتها الجديد Fixe Jdid عبر وسائل الإعلام السمعية والبصرية ومواقع التواصل الاجتماعي، حيث تم بثّ ومضة إخبارية على القنوات الإذاعية والتلفزيونية تعمدت من خلالها المطلوبة بطريقة مباشرة وغير مباشرة وعلانية "التحقير" من خدمات الطالبة والمس من سمعتها التجارية وقدحها بالتشهير العلني بها وبكرامة موظفيها وبأداء أعاونها عبر إعتبارهم مستهترين، إضافة إلى التلميح بتلقيهم رشاوى وتسببهم في بقاء الخدمات المسداة بطريقة تهكمية مع تعمد التأكيد على الجوانب السلبية في المعاملات بين "إتصالات تونس" وحرثائها.

وأكدت أنّ إستمرار بثّ الومضة الإخبارية بطرق وسيناريوهات مختلفة وعديدة على أكثر من وسيلة إعلانية حسب مضمونها الذي تمّت معانيته من قبل عدل التنفيذ الأستاذ المنجي العيساوي بمقتضى النسخ من محاضر المعاينة المصاحبة للطلب، يمثّل إستهتارا بقوانين المنافسة المشروعة وإضراراً بسمعتها التجارية، كما أنّ التصرف المذكور يُعدّ عدم التزام من المطلوبة بمبدأي الشفافية والوضوح اللذين يُعدّان من أهمّ المبادئ التي تقوم عليها المعاملات التجارية.

وبناء على ما سبق ذكره، تلتبس الجهة الطالبة من المجلس اتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة والضرورية إستناداً للفصل 15 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار قصد كفّ الضرر الذي ألحقه الإشهار المذكور بها، كالإذن بالإيقاف الفوري لبثّه بجميع أشكاله مع إلزام الجهة المطلوبة بنشر ما يقضي به المجلس على نفقتها.

وبعد الإطلاع على التقرير الوارد عن شركة "أوريدو تونس" بتاريخ 25 أكتوبر 2016 في الردّ على عريضة الدّعوى، والذي أفادت ضمنه أنّ موضوع هذه الأخيرة لا يتعلّق بأيّ ممارسة من الممارسات المنصوص عليها صلب الفصل 5 من قانون المنافسة والأسعار، كما أنّ الطالبة سبق وأن قدّمت قضية إستعجالية أمام المحكمة الابتدائية بتونس تحت عدد 70507، الأمر الذي يكون معه مجلس المنافسة غير مختصّ حكماً بالنظر في الدّعوى الماثلة.

أمّا من حيث الأصل وبصفة احتياطية، فإنّ الومضة الإخبارية المشتكى منها لا تنطوي على تهكّم على شركة "إتصالات تونس" أو على أعاونها وإنما إكتفت بالتأكيد على أفضلية

العرض الذي تقدّمه هي والذي يمكن من تجاوز الصعوبات الملاحظة في خدمات الطالبة. كما أنّ الومضة الإشهارية لم تذكر مطلقاً شركة "إتصالات تونس" وهي لا تعدو في كل الحالات سوى أن تكون مجرد جهود مبدولة في إطار تنافس شريف.

كما أنّ تقديم المطلب الزاهن إنّما يهدف لعرقلتها حتى لا تتمكن من الترويج لمنتوجها الجديد، وعليه فهي تعتبر أنه لم يصدر عنها ما من شأنه أن يضرّ بالطالبة، بل أنّ هذه الأخيرة هي التي تسببت في أضرار جسيمة للمطلوبة عن طريق الإشهار المتعلّق بعرضها الجديد SMART ADSL UP TO 20 MEGA موضوع المعاينة المرفقة بالردّ.

فضلاً عن ذلك، فإنّ شركة "إتصالات تونس" تستأثر بالنصيب الأوفر من سوق الهاتف القارّ بإعتبارها تقدّم خدماتها لـ 844442 حريف، وهو ما يمثّل 90.5% من إجمالي السوق المرجعية، ممّا يؤكّد وضعيّة الهيمنة التي تتمتع بها على السوق المعنية.

وإعتقاداً على ما سبق ذكره، فإنّ الطلب جاء مجرداً وفي غير طريقه واقعا وقانونا، الأمر الذي يتّجه معه رفض الدّعوى لعدم الإختصاص الحكمي، وبصفة إحتياطية، رفضها لتجردها.

وبعد الإطّلاع على تقرير ختم الأبحاث،

وبعد الإطّلاع على ملحوظات مندوب الحكومة المرسّمة بكتابة المجلس بتاريخ 25 نوفمبر 2016 والتي جاء فيها أنّ المعطيات والحجج الواردة بالمطلب الإستعجالي لا تعدّ مبدئياً قرائن جدية وقاطعة تستوجب تفعيل الإجراءات التحفظية نظراً لخلوّ محتوى المطلب من أيّ مبرّر جدّي يؤكّد وجود خطر محقق لا يمكن تداركه على معنى الفصل 15 من قانون إعادة تنظيم المنافسة والأسعار بما يقترح معه رفض الدّعوى.

وبعد الإطّلاع على القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار وخاصة الفصل 15 منه.

وعلى الأمر عدد 477 لسنة 2006 المؤرّخ في 15 فيفري 2006 المتعلّق بضبط التنظيم الإداري والمالي وسير أعمال مجلس المنافسة.

وبعد الاطلاع على بقيّة الأوراق المظروفة بالملفّ وعلى ما يفيد استدعاء الطرفين بالطريقة القانونية لجلسة المرافعة المعيّنة ليوم 22 ديسمبر 2016، وبها تلت المقررة السيّدة مريم التريكي ملخصاً لتقرير ختم الأبحاث، ولم يحضر من يمثّل الطالبة شركة "إتصالات تونس" وبلغها الإستدعاء وحضر السيّد محمد البجاوي نيابة عن المطلوبة شركة "أوريدو تونس" وتمسك بالتقرير الكتابي. وتلت مندوبة الحكومة السيّدة كريمة الهمامي ملحوظاتها المظروفة بالملفّ، وإثر ذلك قرّر المجلس حجز القضية للمفاوضة والتّصريح بالحكم بجلّسة يوم 29 ديسمبر 2016.

وبها وبعد المفاوضة القانونية صرّح بما يلي:

حيث يتعلّق المطلب المائل بومضة إشهارية أطلقتها شركة "أوريدو تونس" في إطار الترويج لمنتوجها الجديد Fixe JDID ، وهو ما رأته الطالبة (شركة "إتصالات تونس") إشهارا يسيء لخدماتها وأعوانها وسمعتها فضلا عن إلحاقه أضرارا ثابتة بها.

وحيث يندرج المطلب المائل تبعا لذلك في إطار الطلبات الرّامية إلى إتخاذ الوسائل التحفظية الوقتية على معنى الفصل 15 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار .

من حيث الشكل:

حيث تنصّ الفقرة الأخيرة من الفصل 15 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرّخ في 15 سبتمبر 2015 والمتعلّق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار على أنّه: "لا تُقبل الطلبات المتعلقة باتّخاذ الوسائل التحفظية الوقتية إلاّ في نطاق قضية في الأصل سابقة النشر."

وحيث طالما ثبت للمجلس سبق تقديم الطالبة لقضية في الأصل، فقد حاز المطلب المائل على مقوماته الشكليّة المطلوبة قانونا، وتعيّن على هذا الأساس قبوله شكلا.

من حيث الأصل:

حيث تنصّ الفقرة الثامنة من الفصل 15 من القانون عدد 36 لسنة 2015 المؤرخ في 15 سبتمبر 2015 المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار على أنه "وفي صورة التأكيد، يمكن لمجلس المنافسة في أجل ثلاثين يوماً أن يأذن وبعد سماع الأطراف ومندوب الحكومة باتخاذ الوسائل التحفظية اللازمة التي من شأنها تفادي حصول ضرر محقق لا يمكن تداركه ويمسّ بالمصلحة الاقتصادية العامة أو بالقطاعات المعنية أو بمصلحة المستهلك أو بمصلحة أحد الأطراف، وذلك إلى حين البتّ في أصل النزاع".

وحيث إستقرّ فقه قضاء مجلس المنافسة على أنه يستوجب لاتخاذ الوسائل الوقتية ألاّ يؤدي الإذن بها إلى المساس بأصل النزاع، وأن تكون مجدية ومتأكّدة بشكل تكون معه الحالة معرّضة للتغيير سلبياً خلال فترة زمنية وجيزة بحكم تدخّل الأشخاص أو بفعل أيّ عنصر آخر، أو أن تنذر بخطر محقق يجب درؤه بسرعة حتّى لا يتمّ التّيل من حقّ يحتاج إلى الحماية العاجلة لحفظه من التّلاشي.

وحيث لم يتبيّن من المطلب المائل ومظروفاته ما يفيد حصول ضرر محقق لا يمكن تداركه بالجهة الطالبة من جّراء بثّ الومضة الإشهارية المشتكى منها، بل بقيت مزاعمها في هذا الشأن مجرّدة وغير مبنية على قرائن وأدلة تثبت أركان الضرر المتدرّج به بما يحول دون إستجابة المجلس لطلب إتخاذ الوسائل التحفظية على معنى أحكام الفقرة الثامنة من الفصل 15 من القانون المتعلق بإعادة تنظيم المنافسة والأسعار آنفة الذكر.

ولهذه الأسباب:

قرر المجلس: رفض المطلب.

وصدر هذا القرار عن الدائرة القضائية الأولى لمجلس المنافسة برئاسة السيّد محمد العيادي وعضوية السيّد ماجدة بن جعفر والسّادة شكري المامغلي والهادي بن مراد ومحمد بن فرج.

وتلي علنا بجلسة يوم 29 ديسمبر 2016 بحضور كاتبة الجلسة السيّدّة يمينة الزيتوني.

كاتبة الجلسة

الرئيس

يمينة الزيتوني

محمد العيادي